

## قضية اليوم

سلامة يطلب من حمود إحالة «التمويل» و«التجاري السوري» على التحقيق

# هل تغطي لجنة الرقابة العقوبات الأميركية؟

ازمة جديدة على وشك

الانفجار في مصرف لبنان . السبب.

هذه المرة. ليس سياسات الفأداة

السخية والهندسات المالية المكلفة.

بل بسببها الرضوخ التام والاعمى

للوعاية الأميركية على الدولة

اللبنانية. بذريعة التزام العقوبات على

سوريا وايران وحزب الله

تتواصل الضغوط الأميركية على لبنان بأشكال عدة، بينها العقوبات المالية. وإذا لم يكن الأمر جديداً، بحكم ما تتخذه واشنطن من إجراءات خلال السنوات الماضية، إلا أن المناقشات الداخلية حول طريقة التصرف، كانت تقوم على قاعدة رفض أي إجراء لا يستند إلى معطيات مباشرة وقانونية. وهو ما جعل الهامش متاحاً أمام الجهات الرسمية اللبنانية لرفض عدد غير قليل من الطلبات الأميركية.

لكن الذي يجري اليوم يوحي بأن في السلطة النقدية، من يريد تجاوز عدم وجود توافق سياسي عبر الإقدام على خطوات أحادية تتخذ طابعاً تقنياً، الأمر الذي يدفع إلى مواجهة داخلية. وهو ما ينعكس عملياً في مناقشة الهيئات المعنية، التي تعكس في جانب منها وجهات نظر تتجاوز الطابع التقني. يوم الثلاثاء الماضي (27 آذار)، عقدت لجنة الرقابة على المصارف اجتماعها السنوري. فوجئ الحاضرون ببند طرحه رئيس

تلقى سلامة رسالة عبر

حاكم المصرف المركزي

السوري، مفادها أن ردّ القيادة

السورية سيكون مؤلماً

اللجنة، سمير حمود، من خارج جدول الأعمال، يطلب فيه التوقيع على تقريرين، واحد بخض «بنك التمويل»، والآخر يخصّ «البنك اللبناني السوري التجاري». وذلك بهدف إحالة هذين المصرفين على الهيئة المصرفية العليا، لمحاكمتها واتخاذ العقوبات بحقهما. شرح حمود للأعضاء الحاضرين أن هذين التقريرين أعداَ بطلب من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، الأول، بهدف إجراء تغييرات إدارية، تشمل تعيين مجلس الإدارة والإدارة العامة وزيادة رأس المال، والثاني، بهدف تحسين مراقبة على أعمال البنك استجابة للضغوط الأميركية. أثار هذا البند اعتراضات جذية داخل اللجنة، ولا سيما أن التقرير المتعلق ب«البنك اللبناني السوري التجاري» لا يستند إلى أي مخالفات ينص عليها القانون، كذلك لا يستند إلى أي مهمة من مهمات لجنة الرقابة على المصارف، ما عدا أنه يأتي تلبية لطلب أجنبي غير مبرّر أو معطل.

العلم أن التوصيات التي سمعها التقريرين المطلوبين مع عضوي اللجنة سامي عازار ومدير الريان، فيما رفض أحمد صفا التوقيع، وكان جوزف سركيس متغيباً عن هذا الاجتماع. وبالتالي، حاز التقريران ثلاثة تواقيع من أصل 5 أعضاء تشكل منهم اللجنة، ويُفترض أن يكونا قد سلكا طريقهما إلى سلامة،



الرؤساء الثلاثة لم يبلغوا مصرف لبنان بأي قرار سياسي (ييلم الموسوي)

ومنه إلى الهيئة المصرفية العليا، بصفته رئيساً لها.

وبحسب مصادر مصرفية، فإن الملف بشقيه يُعدّ في حالة حمود، وإن الأمر متروك لـ«تداول سياسي» يجري مع سلامة وحمود من جهة، ومع القيادات السياسية في البلاد من جهة ثانية. وقد زار حمود الرؤساء الثلاثة للتداول أيضاً، وليس هناك أي قرار نهائي بعد. مع عليها في المادة 208 من قانون النقد والتمويل، ورئيس لجنة الرقابة على المصارف، سمير حمود. وتقرر هذه الهيئة العقوبات المنصوص عليها في المادة 67/28 من قانون النقد والتسليف. علماً أن قراراتها لا تقبل أي طريق من طرق المراجعة الإدارية أو القضائية.

وتنص المادة 208 (معدلة وفقاً للقانون 67/28 تاريخ 5/9/1967) على أنواع المخالفات التي تنظر فيها الهيئة، وليس من ضمنها مخالفة قرارات دولة أجنبية، مثل

«الهيئة المصرفية العليا»، وهي ذات طابع قضائي، يرأسها حاكم

مصرف لبنان، وتضم نائبه محمد بعاصيري، والمدير العام لوزارة المال، الآن بيفاني، ورئيس المؤسسة الوطنية لضمان الودائع، خاطر أبي حبيب، والنائب العام المالي، القاضي علي إبراهيم، ورئيس لجنة الرقابة على المصارف، سمير حمود. وتقرر معلومات ناقصة أو غير مطابقة للحقيقة.

أما العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة، فتتضمن:

أ- التنبيه.
ب- خفض تسهيلات التسليف المعطاة له أو تعليقها.
ج- منعه من القيام ببعض العمليات أو فرض أية تحديدات أخرى في ممارسته المهنة.
د- تعيين مراقب أو مدير مؤقت.

التجاري، وتجاوب معهم حاكم مصرف لبنان، وهذا ما دفع البعض إلى القول إن «المسألة سياسية»، ولا تتعلق بالعمل المصرفي، وبالتالي لا يجوز الرّج بلجنة الرقابة في عمل سياسي بحت. قد يستدعي أفعالاً وردود أفعال كثيرة، كذلك لا يجوز سلامة أن يلجأ إلى طلب تغطية اللجنة والتذرع بتقاريرها لاتخاذ إجراءات عقابية ذات طابع سياسي. اللافت للنظر في ذروة هذا السجال، أن قراراً بتعيين مراقب على البنك كان قد اتُخذ في عام 2012، في إطار مساندة الضغوط الأميركية. ولكن القرار اتخذته حينها هيئة التحقيق الخاصة، فما الذي استجذ حتى يكون سلامة مجبراً على اتخاذ القرار نفسه الآن عبر الهيئة المصرفية العليا؟

مصدر الضغوط

في الفترة ما بين 10 و13 تشرين الأول الماضي، وعلى هامش مشاركة حاكم مصرف لبنان وجمعية المصارف في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، حصلت لقاءات مع المساعد الجديد لوزير الخارجية لشؤون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، مارشال بيلينغسليMarshall Billingslea. يومها أبلغ سلامة شفها بضرورة مستحدثة تسمى «هندسات مالية» إقبال «البنك اللبناني السوري التجاري» و«بنك صادرات إيران».

زار بيلينغسلي بيروت يومي 22 و 23 كانون الثاني الماضي، لمناقشة مكافحة عمليات التمويل غير المشروع، بما في ذلك تمويل نشاطات حزب الله. وخلال هذه الزيارة، التقى الرؤساء ميشال عون، سعد الحريري ونبيه بري، إضافة إلى وزير المال علي حسن خليل، وحاكم مصرف لبنان، ورئيس لجنة الرقابة على المصارف وجمعية مصارف لبنان... وطالب مجدداً بإقفال «البنك اللبناني السوري التجاري»، ولم يقبل بتقديم أي إيضاحات حول السبب.

هذه المرة، حاول سلامة معرفة ردّ الفعل السوري إذا استجاب للطلب الأميركي، وبحسب مصادر مطلعة، تلقى سلامة رسالة عبر حاكم المصرف المركزي السوري، مفادها أن ردّ القيادة السورية سيكون مؤلماً إذا أقدم لبنان على مثل هذه الخطوة. وتردد أن دمشق ستفكر عندها في عقوبات على المعابر الحدودية مع لبنان.

وكانت وزارة الخزانة الأميركية قد أدرجت البنك التجاري اللبناني في شهر آب 2011، أي بعد 5 أشهر فقط من خروج التظاهرات في سوريا. واتهمت الوزارة هذا البنك بأنه يقدم الخدمات المالية لمركز الدراسات والبحوث العلمية في سوريا (SSRC) وبنك تانشون التجاري (Tanchon) في كوريا الشمالية، المرديجن على لائحة العقوبات منذ عام 2005، بذريعة دعمهما لانتشار أسلحة الدمار الشامل في سوريا وكوريا الشمالية. في مصرف لبنان نعت عليها بما يُعدّ له في مصرف لبنان لجهة وجود ملف يتضمن طلباً من لجنة الرقابة على المصارف بتعيين مراقب على البنك وليس فقط بالليرة السورية. في المحصلة، قرر الأميركيون معاينة المصرف اللبناني السوري

(الإخبار)

مقدمة: تمّددت الأوصاف

لمشروع موازنة 2018. لكت

أكثرها واطعية انها «موازنة

باريس 4» او «موازنة الرشع

الانتخابية». عملياً يأتي

أضرارها تحت تأثير الانتخابات

و«باريس 4». ومع تواضع

صعوبة في خفض العجز.

فعمدت الحكومة إلى

إخفاء جزء منه. وكانت هناك

صعوبة في خفض الإنفاق.

فعمدت على شرمعة التهريب

الضريبي، في واحدة من أكبر

عمليات نهب المال العام

### محمد وهبة

تضمنت موازنة 2017 سلّة ضرائب كان يؤمل منها أن تؤدي إلى تصحيح جزئي لاختلال توزيع الثروة في لبنان، فطاولت للمرة الأولى - وإن بنسب متواضعة . النشاطات الريعية العائدة لصحبتان المال والعقارات، إلا أنه بعد إعادة هيكلية الدين العام، وبحسب ما اتفق عليه في مجلس الوزراء، فإن نتائج الأعمال الأجنبية بقيمة لا تتجاوز 6 مليارات دولار ضمن هدف إعادة هيكلية الدين العام. وبحسب ما اتفق عليه في مجلس الوزراء، فإن نتائج الأعمال الأجنبية بقيمة لا تتجاوز 6 مليارات دولار. ويصعب مصرف لبنان حاملاً هذا الدين ويمكنه بعهه في الأسواق. سينتج من هذه العملية إخفاء تقسم من الدين في ميزانية مصرف لبنان، وسيزيد تركّز الدين بالعملات الأجنبية، أي ستزداد الحاجة لاستقطاب الدولارات.

التسويات والإعفاءات الضريبية. هذا النوع من تشريع التهريب الضريبي

يأتي للمرة الثانية منذ نهاية الحرب

«باريس 4» في نيسان المقبل.

الموازنة بصيغتها النهائية تتضمن نفقات بقيمة 23891 مليار ليرة،

وإيرادات بقيمة 18686 مليار ليرة.

وهناك موازّنات ملحقّة بقيمة 2827 مليار ليرة، أما العجز المذكور في

أرقام الموازنة، فبلغ 5204 مليار ليرة، وهناك عجز مبيّن بقيمة 2100 مليار

ليرة هي عبارة عن تحويلات من الخزينة إلى مؤسسة كهرباء لبنان

لدعم تعرفه الكهرباء. بالإضافة إلى ذلك، هناك خدمة دين بقيمة 8400

مليار ليرة، ونفقات استثمارية بقيمة 2136 مليار ليرة، منها 726 مليار

ليرة نفقات إنشائية بواسطة قوانين المرافق.

وينطوي مشروع موازنة 2018 على أربعة محاور: الهندسات المالية،

التسويات والإعفاءات الضريبية، تأجيل النفقات، اقتطاع ضريبي مبيّن

من مداخل موظفي القطاع العام.

. الهندسات المالية تشكّل المحور الأبرز. فقد أُجبر للحكومة إصدار سندات

خزينة بالعملات الأجنبية بقيمة لا تتجاوز 6 مليارات دولار ضمن هدف

إعادة هيكلية الدين العام. وبحسب ما اتفق عليه في مجلس الوزراء، فإن نتائج الأعمال الأجنبية بقيمة لا تتجاوز 6 مليارات دولار.

ويصعب مصرف لبنان حاملاً هذا الدين ويمكنه بعهه في الأسواق. سينتج من هذه العملية إخفاء تقسم من الدين في ميزانية مصرف لبنان، وسيزيد تركّز الدين

بالعملات الأجنبية، أي ستزداد الحاجة لاستقطاب الدولارات.

التسويات والإعفاءات الضريبية. هذا النوع من تشريع التهريب الضريبي

يأتي للمرة الثانية منذ نهاية الحرب

# موازنة 2018: للحيثان فقط!

الأهلية. ففي عام 2001، أقرّ تشريع مماثل كان يهدف إلى منح كل المهترزين عفواً عاماً عن كل ارتكاباتهم المالية بموازاة حصول معظم مجرمي الحرب، على عفو عام عن ارتكاباتهم.

اليوم هناك صورة أبشع، فالعفو المالي والضريبي يأتي بعد مرور بضعة «الدين».

. تأجيل النفقات. فقد جرى الاتفاق في اللجنة الوزارية على إعادة توزيع المبالغ المالية المخزّنة ضمن قوانين برامج على السنوات اللاحقة. فعلى سبيل المثال، اقتطعت 45,5 مليار ليرة من الدفعة المتوجية في 2018 من قانون برنامج لرئاسة الوزراء من أصل 50 مليار ليرة، وأجلت 22

مليار ليرة كانت مدرجة ضمن قانون برنامج لوزارة التربية إلى عام 2019، والاستملاكات سدّيف منها 97 مليار ليرة في 2018 بعدما كانت 120 مليار ليرة في 2017... واتفق أن تسترد اللجنة خزينة سلفات مالية من مؤسسات عامة. الهدف إجراء نخب اصطناعي للإيرادات وإخفاء مئتن لبعض النفقات لخفض العجز.

. اقتطاع ضريبي مبيّن من مداخل موظفي القطاع العام وخفض البيروقراطية. هذه الغفلة أخذت حيزاً واسعاً من النقاش. فتارة عمدت اللجنة الوزارية إلى مناقشة وقف العمل بالتدوير رقم 3المعلق بالعسكريين نظراً لأنه يخفض كلفة الرواتب إلى أكثر من النصف، إلا أن هذا الاقتراح تأجل، لكن تصّنت الموازنة مواد لخفض تعويضات أعمال اللجان، وخفض المكافآت السنوية للموظفين... أي إن بعض ما حصل عليه موظفو القطاع العام في 2017 بدأت السلطة تسترده في 2018.

وكانت اللجنة الوزارية المكلفة درس الموازنة، قد أجمعت على اتخاذ إجراءات لخفض العجز. أبرزها خفض 20% من الموازّنات. تبين أن الخفض المباح لا يتعدى 6% في أحسن الأحوال، لأن أكثر من 70% من إنفاق الموازنة مصدره الرواتب والأجور وملحقاتها، خدمة الدين العام، ودعم الكهرباء.

بهذه الطريقة أجريت عمليات حسابية تجميلية أبقت العجز بشكل اصطناعي ضمن حدود المسجل في موازنة السنة الماضية، إلا أن معرفة العجز الفعلي تتطلب إنجاز قطع الحساب، وهو ما لم يحصل حتى الآن. وما بين النسخة الأولى للموازنة التي قدمتها وزارة المال للأمانة العامة لمجلس الوزراء، وبين النسخة الأخيرة التي عممتها الأمانة العامة لمجلس النواب في الجلسة العامة، تبين أن هناك زيادة في الإيرادات بقيمة 1000 مليار ليرة لأحد من النواب لديه فكرة عن مصادرها.

رح رد عليك»، فيما قال النائب جورج عدوان لرئيس المجلس نبيه بري: «سأكتفي في مداخلتي بالقول: «مع الموافقة على كل ما قاله نواب كتلة الوفاء للمقاومة». وقال بري لفضل الله: «وضعت يدك على الجرح وأنت مفخرة المجلس».

### لا وساطة روسية بين لبنان وإسرائيل

نقى سفير روسيا في لبنان، في جلسة خاصة، أن تكون بلاده في وارد القيام بوساطة بشأن الخلاف حول الخط البحري، وقال: «هناك موقف مبدئي، أن من حق لبنان استثمار واستخدام ثرواته الطبيعية، وهذا الموقف أبلغته روسيا لكل المعنيين في كل المناسبات، ولا سيما في مؤتمر روما 2، كما أبلغ الموقف الروسي إلى الإسرائيليين».

الخميس 29 آذار 2018 العدد 3432 ■ الإخبار

### سياسة

## علم وخبر

### «توثيق» الصوت التفضيلي!

يعمد بعض المرشّحين، وبينهم أحد رؤساء اللوائح من الممثلين في دائرة بيروت الثانية، إلى الطلب من مفاتيحهم الانتخابية الانتزاع على ناخبينهم، تصوير عملية الاقتراع من داخل الإقلام وإظهار منحهم صوتهم التفضيلي بالفيديو لإثبات عملية التصويت، قبل دفع المبلغ المنفق عليه لقاء الصوت التفضيلي.

### الحريري يتوعد فضل الله

ما إن أنهى النائب حسن فضل الله مداخلته أمام الهيئة العامة لمجلس النواب، حتى توعدّه الرئيس سعد الحريري بالردّ قائلاً له: «بفرجك